مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (06) / العـدد: (02)، (2022)، ص 120 - 144

دراسة مقارنة للسياسة الخارجية الجزائرية ـ المغربية

تجاه إفريقيا فترة 1999-2019

Acomparative study of the Algerian-Moroccan foreign Policy towards Africa during the period 1999-2019

هاجربن العربي
مخبر الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط
جامعة عمار ثليجي بالأغواط، (الجزائر)، khadjoultidjani@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/ 06/12 تاريخ قبول النشر: 2022/ 06/28 تاريخ النشر: 2022/ 12/29

ملخص:

يكتسي موضوع السياسة الخارجية الجزائرية ـ المغربية على الصعيد الإفريقي قيمة علمية بالغة الأهمية حيث يتمحور هذا الموضوع في القيام بدراسة مقارنة لإبراز جهود ونشاط السياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب تجاه إفريقيا.

هذه السياسة التي كانت ترمي أساساً إلى تأدية دور فعال في القارة الإفريقية رغم العواقب والعراقيل التي واجهت البلدين ودفعت بهما لصنع آليات واستراتيجيات انتهت بخلق علاقة تنافسية وتسابقيه هادفة لتجسيد الاستقرار الإقليمي والقاري.

الكلمات مفتاحية: السياسة؛ السياسة الخارجية؛ الجزائر؛ المغرب؛ إفريقيا.

Abstract:

The subject of Algerian-Moroccan foreign policy has a great importance and value on the African level, as it is the center of a comparative study to highlight the activities and efforts of both Algeria and Morocco towards Africa. This policy, which aimed basically to play an active role in the African continent despite the difficulties and hardships which faced the two countries and led them to make mechanisms and strategies that resulted in a competitive relationship for the sake of a regional as well as a continental stability.

Keywords: politics, foreign policy, Algeria, Morocco, Africa

1. مقدمة:

إن الدبلوماسية الجزائرية والمغربية لم تكن بعيدة عن التحولات الدولية التي عرفها العالم منذ نهاية الحرب الباردة لذلك تعمل كل منهما على تنويع تعاملاتهم في العلاقات الدولية الراهنة و عدم الركون إلى مورثات الحرب الباردة لأن السياسة الخارجية هي عبارة عن خط لرسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول.

وبالرجوع و الاستناد على التحليل العلمي في السياسة الخارجية في مفهوم التغيير أو التحول نجد أن (شارل هيرمان – Charles Herman) وضع مفهوما وسيطا بين التحول في الأهداف و التوجهات العامة للسياسة الخارجية والذي يطال كل من الأهداف والاستراتيجيات والآليات و اسماه بالتغيير التوجيهي ويقصد بهذا الأخير ،تغيير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية أو دوائر مناطقية مع استمرار بقاء السياسة الخارجية في تبني أهدافها الكبرى مع تغيير واضح في الأدوات.

الإشكالية الرئيسية:

*إلى أي مدى يمكننا المقارنة بين السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية تجاه إفريقيا؟

ويندرج عنها التساؤلات الفرعية الأتية:

1 – ما هو واقع السياسة الخارجية الجزائرية و المغربية، وماهي التحديات التي واجهتهما تجاه إفريقيا؟

2 – ما هو مستقبل كل من السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية في القارة الإفريقية؟

فرضيات الدراسة:

*لصنع سياسة خارجية ذات توجهات وواقع هادف في العلاقات الخارجية، لابد من مواجهة التحديات القائمة.

*إن مستقبل السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية مرتبط بتكثيف الجهود في العلاقات الثنائية وتعزيز العمل المشترك.

وللإجابة عن إشكالية الموضوع اتبعنا المناهج التالية:

المنهج الوصفي حيث تبرز الحاجة إلى المنهج الوصفي من خلال ضرورة التعرف على سمات ومبادئ السياسة الخارجية والمغربية، وكذا المنهج المقارن كونه أساس الدراسة حيث يقوم البحث على المقارنة بين السياستين الخارجيتين لكل من الجزائر والمغرب تجاه افريقيا، والمنهج الإحصائي الذي سمح لنا بفحص واستعراض الأرقام والإحصاءات الخاصة بكل من الجزائر والمغرب.

2. واقع وتحديات السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية في إفريقيا

للجزائر مكانة مهمة في إفريقيا وهذا من حيث العلاقات و الروابط التاريخية والثقافية التي تعود لزمن بعيد، هذا إلى جانب هويتها الإفريقية التي تعبر عن نفسها في الانتماء ألجغرافي دون أن ننسى البعد الإفريقي الذي واكب السياسة الخارجية الجزائرية، والذي ظل سياسيا يطرح نفسه في إطار تصفية الاستعمار ومناهضة الهيمنة الأجنبية.

ومع وضعية العلاقات الجزائرية الإفريقية أصبحت الحاجة ماسة إلى صياغة سياسة خارجية إفريقية وفق منظور استراتيجي يهدف إلى تفعيل العلاقات بين الجانبية عن طريق الأخذ بعين الاعتبار كل من الإمكانيات المتوفرة والمتاحة للجزائر ضمن التحولات الإقليمية الراهنة.[1]

1.2 .واقع السياسة الخارجية الجزائرية

إن السياسة الخارجية هي ذلك النمط من السلوك السياسي للدولة نحو الخارج، والذي يكون نابعا من حقيقة الأوضاع الذاتية والموضوعية قصد التأثير على الآخرين وتحقيق أهداف محددة، وبهذا فالسياسة الخارجية توضح كيف تتعاطى تلك الدولة في علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى، من خلال المبادئ التالية:

أولا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

لمعرفة مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية يستوجب الاعتماد على الوثائق الأساسية (كبيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام وميثاق الطرابلس ودستور 1963 وميثاق 1976 ودستور1989ودستور 1996)، لأنها تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية التي من خلالها تحددت الدبلوماسية الجزائرية مسارها نحو تفعيل دورها على المستويين الدولي والإقليمي وتتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية .

1. بعد الانتهاء: جاء في ديباجة الدستور " إن الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية"
2. الالتزام إزاء كل القضايا العادلة في العالم: ورد في ديباجة الدستور "تعتز بشعار ثورتها، ثورة أول نوفمبر ويشرفنا الاحترام الذي أحرزته وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم.[2]
3. الامتناع عن اللجوء إلى الحرب للمساس بسيادة الشعوب: حيث جاء في المادة 26 من الدستور على النحو التالي " تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب وحريتها"، وهو نص صريح عن ثبات امتناع الجزائر عن خيار الحرب للمساس بسيادة الدول.
4. التسوية السلمية للخلافات: حيث يتضمن نص المادة 26 من الدستور أيضا ما يلي "وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"، أي أن السياسة الخارجية الجزائرية تعتمد مبدأ الحلول السلمية كمبدأ ثابت وتسعى إليه في تسوية الخلافات بين الدول.
5. التضـــــامن مع شعوب العالم: إذ ينص الدستور صراحة على الالتزام التضامني للجزائر اتجاه شعوب العالم وهذا فيما يتعلق بـ: التحرر السياسي والاقتصادي ونبذ التمييز العنصري.[3]
6. . دعم التعاون الدولي: حيث تعمل الجزائر على تعزيز التقارب الثاني والمتعدد الأطراف القائم على المصلحة المشتركة والرامي إلى خلق تبادل نفعي على جميع المستويات السياسية والاقتصادية وغيرها من الصور كالانضمام لمنظمات الإقليمية والجهوية والدولية.

7. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
8. وحدة التراب الوطني: أي لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني.
9. القيمة الثابتة للحدود الموروثة: وهذا من خلال الالتزام الجزائر بتلك المواثيق والمصادقة عليها كمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار كقيمة محورية في السياسة الخارجية الجزائرية.[4]
10. الالتزام بميثاق الأمم المتحدة: فحسب ما جاء في نص المادة 28 "تتبنى الجزائر مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه ".
11. السعي لتحقيق أهداف المنظمات الإقليمية والمطالبة بوحدة الشعوب الإفريقية: وهذا ما نصت عليه المادة 88 من الدستور حيث نصت على ما يلي: تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة تشكلان مطلبا تاريخيا ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية .[5]

ثانيا: أهمية ودور السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا

دور الجزائر من خلال مبادرة النيباد و تحدياته في إفريقيا : من بين الادوار المهمة التي لعبتها الجزائر في القارة الافريقية ،مبادرة الشراكة من اجل التنمية في إفريقيا كمسعى لإيجاد مخرج للاستيراد في مسارات التنمية التي عرفتها القارة الإفريقية ،حيث أن اعتمادها على سياسة القروض و المعونات أوقعتها في فخ المديونية الخارجية الأمر الذي أثقل كاهلها وحملها وطأة مزيد من الأعباء المالية لغير الاستثمارات المنتجة على أرضها، وهذا ما زاد من حدة التبعية للعالم الخارجي الذي أصبح يتحكم في مصائر الشعوب الإفريقية، فتشددت قبضة التدخل الأجنبي مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي و الخلل الاقتصادي، فتعمقت هوة التبعية الاقتصادية للدول المتطورة، وعليه أصبحت السياسات التنموية في البلدان الإفريقية كبلدان نامية ترسم انطلاقا من احتياجات المركز الرأسمالي وليس من الاحتياجات الفعلية لمجتمعاتها، كما أن هذه السياسات ترسم في ضوء تكريس الاعتماد على المعونات و التكنولوجيا الأجنبية، و بالتالي السياسات الاقتصادية ترسم و تنفذ ليس من اجل بناء القدرة الذاتية و الاحتياجات الوطنية وإنما توريط هذه البلدان في التبعية.[6]

لهذا جاءت مبادرة الشراكة من اجل التنمية في إفريقيا (النيباد NEPAD) كمرحلة جديدة من مراحل سعي الدول الإفريقية لتحقيق التنمية ونوعا من التكيف والانسجام مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم، من خلال الانطلاق في الإرادة الإفريقية ذاتها وهي مشروع يهدف إلى تقليص الفارق.[7]

حيث أن نظرة الجزائر لمستلزمات تفعيل التنمية في إفريقيا تقوم بالأساس على ثلاث محاور أساسية وهي:

1. السلم والأمن.
2. الديمقراطية والحكم الراشد .
3. احترام حقوق الإنسان والحريات.

وهي المحاور الكبرى لعملية التفعيل التنموي والتي تستدعي إضافة إلى ذلك خطوات عملية جزئية أخرى تسهم في تحقيق تلك المقاصد الثلاث ولعل من أهمها مكافحة الأسلحة الخفيفة وتهريبها، ووضع آليات ملائمة في تحسين الحكم إلى جانب مكافحة الأوبئة وتعميم التعليم وترقية مراكز الامتياز للتخصصات العلمية والتقنية وتطوير المنشآت القاعدية لتعجيل الاندماج الإقليمي والقاعدي ودعم الإنتاجية الفلاحية والتنمية الريفية والبحوث العلمية في مجالهما.[8]

كما لعبت الجزائر دورا كبيرا في الدفاع عن إفريقيا من مجال التنمية و جلب الاستثمارات الخارجية ،فقد طالبت من الشركاء الدوليين للقارة الإفريقية ،من عجز في المنشآت القاعدية ،كما طالبت الجزائر أيضا المجموعة الدولية بدعم تحديات مبادرة النيباد وذلك من خلال القمم ومنتديات و اللجان المشتركة التي شاركت فيها ومن أبرزها:

*الحوار مع مجموعة الدول الصناعية الثماني والذي تم على مستويين.

*لقاءات القمة السنوية بين رؤساء الدول الخمس أصحاب المبادرة وزعماء دول المجموعة التي بدأت منذ قمة جنوة في جويلية 2001.

*الاجتماعات الدورية التي تجمع بين ممثلي رؤساء الدول الخمس أعضاء لجنة تسيير النيباد والممثلين الشخصيين لزعماء دول المجموعة، لبحث سبل التعاون لدعم تنفيذ برامج عمل المبادرة ومتابعة التوصيات والقرارات الصادرة عن القمة.

*منتدى الشراكة مع إفريقيا الذي تأسس بمبادرة من الرئيس الفرنسي السابق (جاك شيرك) وعقد أول اجتماع له بباريس في يوم 10 نوفمبر 2003، بمشاركة الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول أعضاء لجنة تنفيذ النيباد والممثلين الشخصيين لزعماء دول مجموعة الثماني، وباقي الدول الأعضاء بمنظمة (O.E.C.D) ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي والمفوضية الأوروبية والتجمعات الإقليمية الاقتصادية و وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وغيرها من شركاء التنمية كالمؤسسات المالية و الاقتصادية و الدولية ،مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة.

*إلى جانب كل ذلك نجد مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول النيباد حيث قامت بتنظيم حوار رفيع المستوى حول النيباد يوم 16 سبتمبر 2002، ثم اعتمدت النيباد في نوفمبر 2002 كإطار لتنمية إفريقيا ودعت أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من شركاء التنمية إلى مدعم برامجها لدعم جهود التنمية في إفريقيا.[9]

ثالثاً: أهم العراقيل التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا

تواجه الجزائر العديد من التحديات منها:

***التحديات الأمنية:** تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في القارة الإفريقية جملة من التحديات الأمنية نذكر منها ،تفاقم حدة الصراعات العرقية و السياسية في القارة الإفريقية ،ويمكن الإشارة إلى ما كتبه (روبيرت جاكسون) في الدورة الأمريكية المشهورة (Atlantic Monthly) حول (الفوضى القادمة) في إفريقيا و التي تعد نتاج زيارته ، لمناطق الصراعات المنتهية في غرب إفريقيا و وصف إفريقيا بأنها تطرح نموذجا للفوضى العارمة حيث تشهد انهار لمؤسسات الدولة و تعاني من الأوبئة و الجريمة وانهيار حكم القانون.[10]

كما شهدت المنطقة العربية بعد 2011 انتفاضات شعبية في بعض الدول العربية و التي أفرزت تداعيات أمنية خطيرة في المحيط الإقليمي للجزائر خصوصا و للقارة الإفريقية عموما ونركز هنا على الانفلات الأمني في ليبيا بعد نظام (معمر القذافي) في 2012 وما تبعه من انتشار للأسلحة و تدفق للمسلحين و الجماعات الإرهابية من صحراء ليبيا إلى شمال مالي ، ويؤثر هذا التهديد على دول الجوار الليبي ومنها الجزائر و التي تأثرت بالأزمة الليبية، حيث كان الاعتداء الإرهابي على اكبر منشاة للغاز في الجزائر (قـــاعدة تقنتورين) سنة 2013 خيـــر دليل على ذلك. [11]

***التحديات السياسة** : تواجه السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا حملة من التحديات ألسياسية أبرزها قضية الاستعمار وتصفيته في ألقارة زيادة إلى نفوذ و هيمنة القوى الكبرى على العديد من دول القارة الإفريقية ،كما هو الحال مع فرنسا التي تبقى تمثل القوة و السند الأول للعديد من الدول الإفريقية ولعل الاستنجاد المالي بها من اجل التدخل العسكري ،الذي طالما رفضته الجزائر ،تكريسا لمبدأ الحل الإقليمي للمشاكل الإقليمية خير دليل على ذلك ،لان فرنسا في الواقع لم تحركها الايدلوجيا في مثل ذلك العمل العسكري و إنما قادتها بالدرجة الأولى مصالحها الاقتصادية و الاستراتيجية فهي تعتبر إفريقيا منطقة نفوذ ،وتعمل على حكاية شراكة AREVA الفرنسية المستغلة لليورانيوم بالنيجر ،لذلك سارعت فرنسا للتدخل ضمن عملية (القط المتوحش) في جانفي 2013 منافسة بذلك الدور الأمريكي الذي صار يبدي اهتماما واضحا بالمنطقة منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر 2013.[12]

دون ان ننسى الوجود الإسرائيلي في القارة الأفريقية وتنطلق سياسة الكيان الإسرائيلي في تحركها نحو اختراق القارة الإفريقية و التغلغل فيها من منطلق نظرية (استراتيجية/سياسية/اقتصادية) و الذي اصطلح عليها (نظرية الأطواق) والتي تقول بأن الكيان الإسرائيلي محاط بعدد من الأطواق الاقتصادية و السياسية ،وجب خرقها وعلى رأسها قارة إفريقيا التي تتوفر بها موارد اقتصادية كبرى لاسيما في مجالات الزراعة و المياه ،علاوة على أهميتها السياسة و الدولية المتمثلة في القوة التصويتية للدول الإفريقية داخل المحافل الدولية المختلفة لاسيمـــا بالأمم المتحدة.[13]

***التحديات الاقتصادية:** يبقى حال الدولة الجزائرية كحال باقي الدول الريعية على ما كان عليه في التجارة الخارجية، حيث تسيطر على الواردات السلع المصنعة والنصف مصنعة، في حين تسيطر على الصادرات قطاع المحروقات من الغاز والنفط، وهذا ما يوحي بأن الجزائر غير عازمة على إحداث قفزة نوعية من حيث تنوع منتجاتها وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم (01): أهم واردات الجزائر من سنة 2014 إلى غاية 2019 (بمليون دولار)

المواد	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
السيارات السياحية	3963	2966	1342	1617	1738	1884	13510
مركبات نقل البضائع	2109	1365	709	472	533	817	6005
الإطارات المطاطية الجديدة	441	280	408	325	417	432	2303
قضبان من الحديد والصلب	1886	1386	1136	553	1240	1197	7398
المازوت	1132	870	445	700	819	855	4821
منتجات المعادن من الحديد والصلب	664	672	440	602	730	611	3719
بنزين عالي الجودة	772	886	797	798	825	807	4885
القمح	2371	2395	1790	1789	1683	1740	11768
الحليب المجفف	1795	999	799	1235	917	1141	6886
السكر	840	695	849	988	620	620	4613
الذرة	977	872	769	769	713	743	4843
السوجا	566	0	525	601	413	619	2724
الأدوية	2061	1511	1546	1342	1677	1840	9977
منتجات صيدلانية	460	446	474	551	413	595	2939
الخشب	736	564	479	276	813	872	3740
المجموع							68943245

المصدر:

*إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تطور بعض المنتجات المستوردة (2014-2017)، نقلا عن الرابط التالي: www.andi.dz

أما في مجال ألصادرات فلا يزال النفط هو المسيطر على مبيعات الجزائر إلى الخارج بنسبة تفوق 93 % في حين لا تتجاوز الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة 7% فخلال السداسي الأول من عام 2016 لم تتجاوز إيرادات الجزائر خارج المحروقات 949 مليون دولار.[14]

وكون أن النفط هو عصب الصادرات الجزائرية فانه من الأكيد أن تكون وجهة التسويق هي الدول الصناعية وليست الدول المتخلفة على شاكلة دول إفريقيا جنوب الصحراء وهو ما يفسر ضعف التبادل التجاري بين الطرفين ،كما أن من بين التحديات التي تعترض عملية تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر ومن الأمثلة على

ذلك منافسة افريقية أخرى للجزائر في مجال الاستثمارات وخاصة في مجال الخدمات وعدم وجود بنوك جزائرية في إفريقيا ...الخ ،ونشير هنا إلى المنافسة الإقليمية الشرسة للجزائر من طرف المملكة المغربية في المجال الاقتصادي ، إذ ينشر المغرب بسرعة فيما يتعلق بالاستثمارات الاقتصادية في دول غرب إفريقيا وخصوصا في مالي ،حيث يعتبر المغرب أول شريك اقتصادي لهذا البلد والذي عقد معه في شهر سبتمبر 2013 سبعة عشر 17 اتفاقا في مجال البنوك و الاستثمارات و الصحة و التكوين وغيرها.[15]

2.2 . واقع السياسة الخارجية المغربية

أولاً : مبادئ السياسة الخارجية المغربية

إن المملكة المغربية كغيرها من الدول لها مجموعة من المبادئ الأساسية النابعة من تجارب دستورية وأهم هذه الثوابت والمبادئ ما يلي:

1. البعد الديني: فقد جاء في مقدمة الدستور المغربي في الفصل 03 على أن (الإسلام دين الدولة والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية) إذ تصف مقدمة الدستور المملكة المغربية أنها دولة إسلامية ذات سيادة كاملة كما يشدد على أهمية الدين الإسلامي في شخصية الأمة متعددة الثقافات ويحدد متن الدستور مضمون هذا المفهوم: يعد المغرب دولة إسلامية بمعنى أن معظم مواطنيه مسلمون.[16]
2. البعد الهوياتي: حيث يعتبر الدستور المغربي الجديد أكثر انفتاحا، مقارنة بالدساتير السابقة، كما أن الهوية المغربية تتميز بتبوء الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء.[17]
3. التركيز على مبدأ السيادة : إذ جاء في مقدمة الدستور الجديد للمغرب بان المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة ،لكن المفارقة هذا بالرغم من أن الدستور المغربي يؤكد على السيادة الكاملة للمغرب إلا أن بعض المناطق التي تطالب بها المغرب تبقى خارج سيادتها الكاملة فعلى سبيل المثال (سبته و مليلة) تحت السيادة الاسبانية.[18]
4. التمسك بالوحدة الوطنية والترابية: وهذا المبدأ نصت عليه صراحة ديباجة الدستور إذ جاء فيها: المملكة المغربية متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وهذا المبدأ تلتف حوله كل القوى السياسية في المغرب من أحزاب ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، سواء كانت في السلطة أم في المعارضة .
5. الانخراط في المنظمات الدولية والالتزام بما تقتضيه مواثيقها: إذ جاء في ديباجة الدستور "إن المملكة المغربية، العضو العامل النشيط في المنظمات الدولية، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات.[19]

6. التشبث بحقوق الإنسان والمحافظة على الأمن والسلام في العالم: وهذا ما يظهر في ديباجة الدستور الجديد والذي نص (المملكة المغربية تؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، كما تؤكد عزمها على مواصلة العمل والمحافظة على السلام والأمن في العالم).[20]
7. الدعوة لترسيخ روابط الإخاء والتعاون والتضامن والشراكة البناءة: حيث ورد في ديباجته "أن المملكة المغربية، الدولة الموحدة، ذات السيادة الكاملة المنتمية إلى المغرب الكبير، تؤكد وتلتزم بما يلي:

- العمل على بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي .
- تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة.
- تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الاورو – متوسطي .
- توسيع وتنويع علاقات الصداقة والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم.
- تقوية التعاون جنوب – جنوب.
- حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما والإسهام في تطويرهما مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء.
- حظر و مكافحة كل أشكال التمييز ،بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخص مهما كان.
- جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب وفي نطاق أحكام الدستور و قوانين المملكة و هويتها الوطنية الراسخة، تسمو فور نشرها، على التشريعات الوطنية والعمل على ملائمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة.[21]

8. مبدأ عدم الانحياز : ومبدأ عدم الانحياز لدى المملكة المغربية لا يعني بعد الانعزال و عدم الاكتراث بما يحدث بين الشرق و الغرب آنذاك و لكن المغرب كان يؤمن بما يعرف بالحياد الايجابي ،بمعنى يمكن الأخذ بالأفكار و الآراء التي تخدم البشرية سواء كان من الشرق أو الغرب ،وما يؤكد ذلك ما جاء على لسان الملك الحسن الثاني في الخطاب الذي ألقاه على هامش اجتماع الدول غير المنحازة في بلغراد في (08 سبتمبر 1961) حيث قال "إن هذا لا يعني أن مبدأ عدم الانحياز يقتضي نكران الأفكار الرشيدة المثمرة و البناءة الآتية من أحد المعسكرين أو يستوجب لكي نكون غير منحازين أن نجهد أنفسا أمام كل مشكلة بحثا عن حل ثالث لا يوجد عند الشرق أو الغرب ،و أننا نرى أن الحلول كيف كانت، فيها ما يقبل وما يرفض لكل الاختيار ينبغي أن يرتكز على الموضوعية الدائمة ،ويكون مستوحى من الضمير الدولي".
9. عدم التدخل: ويبرز هذا من خلال رفض الملك الحسن الثاني أن يتدخل أحد في شؤون المغرب الداخلية.

10.السياسة الخارجية مجال محفوظ للملك: ويعني أن السياسة الخارجية المغربية تبقى حكرا على الملك الذي يتسلح في هذا المجال بأسلحة دستورية وواقية وذاتية.[22]

ثانياً: أهمية ودور السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا

تمثل القارة الإفريقية مجالا خصبا للاستثمار ،بسبب نمو ناتجها الداخلي الإجمالي الذي يفوق 5 % وبسبب نمو مطرد في عدد سكانها إضافة إلى اشتمالها على 30 % من الاحتياطات المعدنية على المستوى العالمي[23]، حيث ارتقت العلاقات المغربية مع أغلبية كبيرة من الدول الإفريقية إلى المثالية بتعزيزها اقتصاديا في إطار مبدأ المصلحة المشتركة، وهو ما يفسر سلاسة قبول الأفارقة بعودته، وقبولهم به شريكا ،وبهذا نال التعامل معه قدرا كبيرا من الشرعية بسبب انتماؤه، ونهجه للبعد النفعي الاقتصادي، بالاستثمار في مشاريع عملاقة وكذا في إطار مبدأ الربح المتبادل وهذا بغية بلوغ التنمية المستدامة ،وضمن هذا السياق بلغت قيمة المبادلات التجارية بين المغرب ودول الساحل 11.7 مليار دولار درهم عام 2010 مقابل 3.6 مليار دولار عام 2000،كما ارتفعت قيمة الصادرات المغربية من 5.8 مليار درهم عام 2000 إلى 7.2 مليارات درهم عام 2010 وعلى النحو نفسه تزايدت الواردات المغربية من المنطقة من 2.4 مليار درهم إلى 4.5 مليار درهم وهي قيمة لا يمكن أن تقارن بقيمة المشاريع الصينية في المنطقة التي تجاوزت 9.5 مليارات دولار عام 2006 وفي عام 2004 قام الملك بزيارة خمسة بلدان افريقية وهي (البنين/الكاميرون/الغابون/النيجر/السنغال) وقع أثناءها اتفاقيات عديدة و دشن عدة مشاريع ، وقد ركزت الاتفاقيات على إلغاء الازدواج الضريبي وتشجيع الاستثمارات وحمايتها.[24]

كما توجه المستثمرون المغاربة نحو قطاع البنوك و المؤسسات المالية وقطاع الاتصالات وصناعة الاسمنت ،وقطاع المناجم والنقل والإسكان ،وضمن هذا السياق سيطرت المؤسسة التجارية وفابانك- wafa bank على 66.67 % من رأسمال البنك السنغالي التونسي ،واستحوذت على 51 % من أسهم بنك مالي الدولي البالغة نحو 60 مليون أورو ،ومن جانبه يعد البنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE Bank مؤسسة بنكية رائدة في غرب إفريقيا ،إذ بلغت مساهمته 35 % ضمن ما يسمى بنك إفريقيا(UEMOA) وهو ثالث مجموعة بنكية ضمن الاتحاد الاقتصادي والمالي لغرب إفريقيا.[25]

كما يركز المغرب في علاقاته الإفريقية ،على تأهيل الموارد البشرية، وذلك من خلال قبول الجامعات والمعاهد العليا المغربية عددا من الطلبة الأفارقة ،إذ يتابع نحو ثمانية آلاف طالب إفريقي دراساتهم العليا بالجامعات و المعاهد المغربية ،وقد استقبلت المؤسسات العمومية المغربية برسم الموسم الأكاديمي 2008-2009 حوالي 7046 طالبا من اصل 41 دولة افريقية ، منهم 6668 طالبا ممنوحا ،وفي قطاع الاتصالات تسيطر اتصالات المغرب على معظم أسهم الشركة الموريتانية (موريتيل –Mauritel) و تستحوذ على 51 % من أسهم أوناتيل البوركينابية وتحتكر منذ فيفري 2007 نحو 51 % من أسهم شركة غابون تيليكوم (Gabon Telecom) كما حظي المكتب الوطني المغربي للكهرباء ONE بمهمة كهربة العالم القروي بالسنغال على امتداد 25 سنة .[26]

كما أن تدفق الاستثمارات المغربية المباشرة نحو العديد من البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء يغطي العديد من القطاعات التي تتمتع بإمكانيات نمو عالية كالاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المصرفية والتأمين والبناء والصناعات والمناجم وغيرها، وفي نفس السياق، استثمرت الشركات المغربية نسبة 51% من إجمالي الاستثمارات المباشرة في الخارج وفي 13 بلدا في غرب ووسط إفريقيا، وكانت جمهورية مالي هي المستفيد الأول بنسبة 34% ثم الغابون والسنغال وكلاهما بنسبة 15%، كوت ديفوار 13.5% وبوركينافاسو 9.5% والكونغو 5%.[27]

وبالموازاة مع الجهود المبذولة على الصعيد الثنائي لفائدة عدد من الدول الإفريقية يشارك المغرب أيضا بالتعاون مع عدد من الدول المتاحة، المؤسسات المالية الإقليمية والدولية في عدة برامج للتعاون الثلاثي الأطراف، لفائدة الدول الإفريقية جنوب الصحراء.[28]

ومن الأمثلة، نذكر البرامج الخماسية بين المغرب واليابان والدول الإفريقية الفرنكوفونية في مجالات الصيد البحري والملاحة التجارية وصيانة الطرق والماء الصالح للشرب، وذلك بتنظيم دورات تكوينية بالمغرب، لمدة أربع إلى خمس أسابيع سنويا في مختلف هذه الميادين ولفائدة الأطراف الإفريقية، إلا أنه ومع بداية الألفية الثالثة أصبح البعد الإفريقي يشكل إحدى التوجهات المركزية في سياسة المغرب الخارجية.[29]

كما حاول الملك المغربي محمد السادس في خطابه التركيز على ضرورة استغلال البلدان الإفريقية لثرواتها بعد أن عانت في الماضي من الاستعمار الذي نهب الثروات وأفقر الشعوب وبالتالي آن الأوان لتجاوز هذه المرحلة الصعبة من تاريخ إفريقيا، واستعادة البلدان الإفريقية السيادة على ثرواتها، من خلال بعث التنمية في القارة الإفريقية والتي تبقى تشكل أحد الرهانات في السياسة الإفريقية للمغرب.

وتميزت شعارات الدعاية والترويج التي رفعها المغرب والمرافقة لاهتمامه الجديد بإفريقيا بالواقعية وتجلى ذلك عبر مشاريع مادية يؤطرها قانونيا في شكل اتفاقيات تعاقدية ثنائية مع الدول الإفريقية وهي اتفاقيات متنوعة تشمل كل القطاعات والمجالات وعمادها الأساسي التعاون المشترك لبلوغ التنمية الاقتصادية والبشرية المنشودتين من قبل جميع الدول الإفريقية وهو هاجس تتقاطع فيه هذه الدول مع المغرب.[30]

ثالثا: العراقيل التي تواجه السياسة الخارجية المغربية في إفريقيا

***التحديات الأمنية:** حيث يحتل ملف الهجرة مكانة هامة في السياسة الخارجية المغربية ،من خلال التأثير في علاقاته الخارجية مع الدول الإفريقية التي يسعى المغرب إلى تعزيز وتوطيد آليات التعاون معها ،حيث ظلّ البعد الإفريقي حاضر في السياسة الخارجية المغربية ،فالتوجه الجديد للمغرب نحو القارة الإفريقية و العلاقات المتميزة التي أضحت تربطه بعدد من الدول جنوب الصحراء ،حتمت عليه التعامل مع المهاجرين المنحدرين من هذه المنطقة وفق مقاربة شمولية تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية و السياسية و الثقافية ،فموضوع الهجرة بات يشكل مكون أساسي في السياسة الخارجية المغربية منذ أكثر من عقدين ،نظرا لتنامي الأزمات السياسية في بعض الدول الإفريقية

ونزوح وهجرة مواطني هذه الدول باتجاه المغرب مما يطرح تحديات كثيرة على الدولة نظرا لالتزاماتها اتجاه الاتحاد الأوروبي في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية وذلك في إطار اتفاقيات إقليمية وثنائية من جهة ،والتزاماتها أمام أصدقائها الافارقة من جهة ثانية.

والمغرب كغيره من بلدان المغرب العربي وبقية بلدان العالم الثالث يعاني من ظاهرة الهجرة السرية، وذلك بحكم موقعه الاستراتيجي على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط الذي يشكل على الدوام وجهة مفتوحة على أوروبا وفضاء للانسجام الحضاري والتواصل البشري عن طريق الهجرة ألقانونية حيث أن غالبية المهاجرين الأفارقة جاؤوا إلى المملكة المغربية كغيره من بلدان المغرب العربي على أمل العبور إلى أوروبا، للحصول على فرصة عمل، وتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي هربا من الظروف السياسية التي تمر بها بلدانهم.[31]

ومن جهة أخرى، إن التزامات المغرب مع الشريك الأوروبي في موضوع محاربة الهجرة، وإغلاق الحدود الأوروبية في وجه هؤلاء، حول المغرب من دولة عبور إلى دولة استقبال ،وجعل المغرب في نفس الوقت عرضة لمجموعة من الانتقادات من طرف المنظمات الدولية والجمعيات الحقوقية جراء تفاقم الأوضاع الإنسانية واستمرار المقاربة الأمنية في التعاطي مع هذا الشكل، وكل هذه العوامل والأسباب مجتمعة تدفع إلى ضرورة استحضار البعد الإفريقي في بناء سياسة جديدة للهجرة في المغرب، وفي نفس الوقت إن استكمال عناصر بلورة سياسة عمومية في موضوع الهجرة في المغرب يمر كذلك عبر تبنيه لمقاربة جديدة ومتوازنة وملائمة على المدى المتوسط والطويل لإشكالية هجرة العبور والاستقبال وذلك في علاقاته مع الدول الإفريقية وفي أفق تعزيز حضوره القاري، مع استحضار التحديات والإكراه الكبير للمغرب في هذا المجال ونذكر منها :

- محدودية الخبرة المغربية في مجال سياسة الهجرة.
- توفر المغرب على إمكانيات محدودة.
- كون المغرب بلد مصدّر للهجرة.
- المغرب يعتمد على نسبة مهمة من عائدات العملة الصعبة من المهاجرين المغاربة بالخارج.

حيث أن المراهنة على ترجمة هذه الاختيارات ومواءمتها مع الظروف الدولية والجهوية في موضوع العلاقات المغربية الإفريقية هي عنصر أساسي في البناء الاستراتيجي كما أن تفعيل الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف لتطوير العلاقات في جانب آخر وهذا لكسب الرهان.[32]

***التحديات الاقتصادية** : هناك تحديات تقف في طريق الانخراط المغربي في القارة ألإفريقية فبينما تتصاعد استثمارات ألمغرب إلا أن التجارة مع "دول جنوب الصحراء " سوى حوالي3% بالمائة من إجمالي النشاط التجاري للمغرب علما أن المغرب ليس البلد الوحيد الذي يعوّل على فرص النمو في منطقة جنوب الصحراء ،وسيكون عليه مواجهة منافسة متزايدة من شركاء ومستثمرين خارجيين في ذلك (الصين – الهند –أوروبا) كما أن

الصعوبات التي يواجهها المغرب ليجعل من صادرته أكثر ملائمة لحاجات السوق المحلي للمنطقة ، إلى جانب نقص البنية التحتية للنقل في عموم المنطقة والتي تمثل عائقا أمام الطموحات المغربية.[33]

إن أهم عنصر يفسر لنا صعوبة تطوير المبادلات التجارية بين البلدان هو طبيعة البنية الإنتاجية في كل بلد وكذلك بنية مبادلاتها التجارية ،أي أن المبادلات ضعيفة بالنظر لطبيعة الإنتاج الوطني والسياسات الاقتصادية التي تبنتها المملكة المغربية منذ الحصول على الاستقلال ،فمن بين العراقيل التي تحول دون تطور التجارة المغربية الإفريقية، عموما في اعتماد اقتصاديات الدول على إنتاج المواد الفلاحية والمعدنية، وفي حالة المبادلات مع السنغال فان الأمور أكثر من ذلك ،إذ تتكون صادرت هذا البلد أساسا من الفستق والقطن كمواد فلاحية ،والصيد البحري و الفوسفات وبالتالي تعددت العوامل التي حالت دون الرفع من قيمة المبادلات بين المغرب والسنغال ،إلى المستوى الذي يتطلع إليه البلدين ،فأمام العراقيل البنيوية التي تميز التبادل التجاري بين دول الجنوب ،م بفكر المسؤولون المغاربة في استراتيجية جديدة للتعامل مع هذه الصادرات ،فهي تتشابه كثيرا مع طبيعة بنية صادرات المغرب من (المواد الفلاحية والغذائية عموما، الفوسفات، الأسماك...الخ) فبعدما كان الفستق ولمدة طويلة هو المادة الأساسية المصدّرة، أصبح الفوسفات والأسماك والقطن أهم صادرات السنغال ويتميز النظام الاقتصادي السنغالي بنفس خصائص الاقتصاد المغربي، فهما موجهان نحو الخارج وبالأخص فرنسا وتابعان في كل المجالات الدولية المتقدمة[34]، ويشترك النظامان الاقتصاديان للمغرب والسنغال في :

1. تعدد المشاكل المرتبطة بالتعريفة والعراقيل الجمركية، وزيادة إلى ضعف البنيات التحتية ووسائل حيث أن غياب الخطوط البري والبحرية المباشرة يزيد من الكلفة خصوصا وأن اتفاقيات التعاون تنص على ضرورة النقل المباشر للسلع للحصول على الامتيازات الضريبية.
2. غياب لمعلومات حول الإطار التفضيلي للتجارة مع الدول الإفريقية الشريكة يشكل عائقا أساسيا أمام الأهداف المرجوة من التعاون.
3. غياب قطاع الخدمات من مذكرة التعاون مع الدول الإفريقية يحرم المغرب من آلية أساسية للحضور اقتصاديا في إفريقيا حيث اقترح المغرب على مسئولي هذا ألبلد إبرام اتفاق تجاري يتلاءم والتزامات البلدين الدولية والجهوية (الجات/المجموعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية /المجموعة الاقتصادية والجمركية لدول إفريقيا الغربية /اتحاد المغرب العربي).
4. عدم مقدرة المغرب على تنفيذ المشاريع الكبرى في إفريقيا منفردا لان هذه المشاريع بحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة.
5. أن معظم تجارة إفريقيا موجهة نحو الدول الصناعية وليست موجهة لزيادة التعاون التجاري والاقتصادي على المستوى الإقليمي.

6. معاناة إفريقيا من تدني مستوى البنى التحتية وانعدامها في العديد من المناطق ما يؤدي إلى صعوبة النقل والشحن للبضائع وارتفاع تكلفته، وهذا ما أكد عليه أحد تقارير الأمم المتحدة المتخصصة والتي ترى بأن وجود شبكة بنية تحتية في إفريقيا أهم لكثير من إزالة القيود على التجارة.
7. عدم وضوح الرؤية فيمت يتعلق بطبيعة التشريعات المشجعة للاستثمارات وحوافز وضمانات ذلك الاستثمار خاصة في الدول الإفريقية.
8. قلة البيانات والمعلومات المتاحة عن فرص الاستثمار في إفريقيا.
9. صعوبة التحولات النقدية والمالية عبر بعض دول إفريقيا، وعدم وجود سياسات مالية واقتصادية ثابتة تبث على الاطمئنان بالإضافة إلى معاناة بعض الدول الإفريقية من حالة عدم الاستقرار السياسي.[35]

***التحديات السياسية:** إن من أبرز التحديات الإقليمية التي يمكن أن تعترض سبل تحقيق المغرب لطموحاته الجهوية في إفريقيا، وهي متعلقة بمحدودية قدرة المغرب بالمقارنة مع عدد من القوى الإقليمية الأخرى (جنوب إفريقيا /نيجيريا/الجزائر/ليبيا) إلى جانب اصطدام المغرب بسياسة التحالفات والمحاور التي تسعى تلك الدول إلى تشكيلها فيما بينها لإحكام هيمنتها على جل المناطق في إفريقيا جنوب الصحراء.[36]

3. مستقبل وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية في القارة الإفريقية

وبما أن الجزائر والمغرب دولتان إفريقيتان تطمحان للعب أدوار إقليمية في القارة ألإفريقية فان ذلك لم يستبعد اصطدام سياستهما الخارجية لمجموعة من التحديات و الاكراه الذي قد يعرقل طموحها في قارة مليئة بالفرص وكذا التحديات خاصة إذا ما علمنا أن السياستين الخارجيتين الجزائرية و المغربية اتجاه القارة الإفريقية تتباينان في نقاط القوة و الضعف ،الشيء الذي يفرض عليهما إذا ما أرادتا تفعيل دبلوماسيتهما ألإفريقية والتركيز على نقاط ضعفهما من خلال تبني آليات جديدة لتحسين و تفعيل أداء سياستهما الخارجية في القارة الإفريقية.

1.3 تأثيرات تواجد نفوذ القوى الدولية بالقارة الإفريقية على توجهات السياستين الخارجيتين الجزائرية و المغربية:

إن إدراك الغرب للأهمية الاستراتيجية لإفريقيا ليس أمرا مستحدثا سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا وحتى الاتحاد الأوروبي ،وإنما الجديد هو شمولية القارة بعمقها الاستراتيجي لعقدة ألا آمن ففي الوقت الذي اتجهت أمريكا إلى تبني مقاربة بإعادة الانتشار الجيو –استراتيجي هناك ،حيث تعيش فرنسا تخبطا في سلوكها الخارجي بين محاولة إحياء ارثها الكولونيالي أو الاختباء تحت لواء الاتحاد الأوروبي بحثا عن الشرعية والشعبية لدعم التدخل تحت مسمى ما يعبر عنه البعض بدور مرتزقة أوروبا وعليه فقد تعددت القوى المتنافسة لبسط نفوذها على القارة الإفريقية بين قوى إقليمية تقليدية وأخرى دولية طامحة وجديدة ومن أأرز هذه القوى:

أولا: فرنسا وإحياء إرث الكولونيالية الإفريقي

تشكل القارة الإفريقية إحدى أهم اهتمامات السياسة الخارجية الفرنسية بالنظر للارتباطات التاريخية التي تجمعها مع فرنسا ألاستعمارية والتي توقفت اليوم بحكم المصالح الاستراتيجية التي تسعى فرنسا للمحافظة عليها في القرن الواحد والعشرين ،لكن يبدو أن سلوك فرنسا الخارجي يشهد تحولا منذ التدخل العسكري في ليبيا ، ففرنسا الرسمية والشعبية التي كانت تجنح نحو السلم باتت تتحدث بمنطق الحرب ويفسر هذا التحول في الموقف الفرنسي الاعتبارات و الأولويات كإحياء ارثها الكولونيالي في القارة الإفريقية التي باتت تنازعها فيه الولايات المتحدة الأمريكية ،الصين ،إيران[37]

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية وإعادة الانتشار الجيو استراتيجي في إفريقيا

رغم أن أمريكا لم يهتم في سياستها الخارجية بإفريقيا إلا بقدر محسوب وغالبا ما كانت توكل مهام إفريقيا لحليفتها فرنسا وبريطانيا تاركة لهما ذلك العناء والتدبير في مستعمراتهما ألتقليدية فمصالحهما في أوروبا شرق آسيا والشرق الأوسط كانت أكثر أولوية، وبات جليا أن إفريقيا تموقعت في الزاوية الميتة للسياسة الخارجية الأمريكية.

كما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية القارة الإفريقية بعد احداث 11 سبتمبر ،فزادت رغبتها في التوغل في العمق الإفريقي، والارتكاز على الدول ذات الثقل في مختلف الأروقة لتحقيق ودعم النفوذ الأمريكي قاريا ،فوجدت في خليج غينيا متنفسا للعلاقات الفضة مع جارتها وأهم مورد عالمي للطاقة : هو فنزويلا ثم أزمة الخليج العربي وتشير التقديرات إلى أنه في عام 2007 تجاوزت نيجيريا المملكة العربية السعودية ،حيث باتت المنطقة تمول أمريكا بحاجاتها الطاقوية في حدود 20% والنسبة وصلت بحلول عام 2015 بين 25 و 30 % بما يعادل 70% من إجمالي الواردات الأمريكية بالقارة. [38]

ثالثا: العملاق الصيني في إفريقيا

تنظر الصين إلى إفريقيا على أنها خزان استراتيجي للموارد الأولية والطبيعية في العالم، الشيء الذي جعل نشاطها يتزايد لتوسعة نفوذها في القارة الإفريقية من اجل تامين إمداداتها من الموارد الطبيعية ومن اجل مواجهة النفوذ السياسي والاقتصادي الغربي وتوسعة نفوذها على الصعيد العالمي في الوقت نفسه.[39]

وفي ظل تجاذبات القوة والمصلحة بين القوى الإقليمية و الدولية في القارة الإفريقية أصبح ملحا من أي وقت مضى على أن دولا مثل: الجزائر والمغرب من جهة ودول الساحل أو غرب إفريقيا من جهة أخرى وإفريقيا ما وراء الصحراء من جهة ثانية أن تستوعب الدروس من الحروب الخاسرة التي خضها العالم ولا تزال ، لهذا يمكن الجزم على أن هذه القوى الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا و الصين) لم تأتي إلى إفريقيا من أجل إخراجها من الفقر والمجاعة والنزاعات ...كما أنها لم تتوغل في هذه القارة (الغنية –الفقيرة) من أجل خلق التنمية في بلدانها أو من اجل إضفاء الديمقراطية والحكم الراشد على أنظمتها ولكن يمكن الجزم أن البحث عن إمدادات الطاقة والثروات الطبيعية المختلفة هي سبب هذا الاهتمام بالقارة الإفريقية مما جعلها مجالا للتنافس الشرس بين القوى الدولية المختلفة، وهذا أمام أنظار بعض البلدان الإفريقية الطامحة والعاجزة على المنافسة في نفس الوقت. [40]

2.3 آليات واستراتيجيات تفعيل السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية لتحسين أدائهما تجاه إفريقيا

بما أن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية تواجهها تحديات، تتطلب من صانع القرار البحث عن استراتيجيات جديدة لعلها تساهم في تفعيل وتحسين أداء السياسة الخارجية الجزائرية في القارة الإفريقية من خلال:

أولا: تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الإفريقية

وباعتبار أن مفهوم الدبلوماسية يقتصر على إدارة العلاقات السياسية بين الدول فحسب واتسع ليشمل مجالات عدة ففي ظل التغيير في بيئة النظام العالمي و توحيد العولمة دوليا من خلال انفتاح الأسواق الوطنية على الأسواق الحرة ألدولية بحيث باتت قوة الدول تقاس بقوة اقتصاداتها، حيث أن الدول تخلت عن المفهوم التقليدي في إدارة العلاقات بينها وأصبح من المستحيل فصل السياسة عن الاقتصاد حتى أضحى الاقتصاد سببا رئيسا في نشوء العلاقات الدبلوماسية بين الدول وعليه فالتعامل الاقتصادي الدولي أصبح ذو أهمية قصوى في تمتين العلاقات الدبلوماسية بين الدول وأصبحت الدبلوماسية ألاقتصادية تقوم بدور المكمل للدبلوماسية الكلاسيكية، بحيث أصبح مقياس حجم الميزان التجاري بين بلدين يؤشر إلى حجم ميزان تعاملها السياسي حيث انه لم يعد هناك من سبيل إلى إقامة علاقات اقتصادية متوازنة وكذلك أصبح للأدوات الاقتصادية في عالم اليوم فعالية كبيرة في مجال الممارسات الدبلوماسية بين الدول. [41]

وبخصوص الجزائر ،فان الدبلوماسية الاقتصادية تتبوأ مكانة أساسية في السياسة الخارجية الجزائرية وهو ما يؤكد عليه القائمون على القطاع خاصة في السنوات الأخيرة وفي ظل تزايد حدة الأزمة الاقتصادية بفعل تراجع أسعار النفط وهو ما أكد عليه (السيد عبد القادر مساهل) عندما كان وزيرا للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وذلك في كلمة ألقاها بمناسبة اليوم الوطني للدبلوماسية الجزائرية في 15 أكتوبر 2016، كما أعاد التأكيد على ذلك بصفته وزيرا للشؤون الخارجية بمناسبة انعقاد الطبعة الثالثة لمنتدى رؤساء المؤسسات في يوم 20 أكتوبر 2017.

ومن جهة أخرى يمثل الفضاء الإفريقي فرصا عديدة للاقتصاد الجزائري بغية الخروج من تبعيته المزمنة للمحروقات فالمجال التجاري قد يكون مخرجا لتطوير الصناعة المحلية القديمة والناشئة كون إفريقيا تضم 54 دولة أي 54 سوقا لتسويق المنتجات الصناعية لأننا نعرف مما سبق أن ضعف القطاع التحويلي في إفريقيا يتيح المجال لتصريف المنتجات الجزائرية ولو كانت ناشئة. [42]

أما مجال الاستثمار فيوفر فرصا مهمة في جل القطاعات فالقطاع الفلاحي في إفريقيا معظمه بدائي ويفتقر إلى الوسائل الحديثة والخبرات الفنية مما جعل إنتاجيته ضعيفة وهنا يمكن للجزائر القيام باستثمارات زراعية في إفريقيا أقل تكلفة وأكثر مردودية مما هي عليه في الجزائر .

أما الاستثمارات الجزائرية في المجال الصناعي فهي واعدة كذلك، فالفضاء الإفريقي يتيح الحصول على المواد الاولية سواء كانت معدنية طاقوية أم زراعية بتكلفة اقل فهي أساسا تصدر إلى الدول الصناعية بأثمان بخسة وعليه فالحصول عليها في إطار مشاريع صناعية جزائرية أو جزائرية افريقية بالفضاء الإفريقي هو من باب الأولي ودون أن ننسى الإشارة هنا إلى أن طبيعة المشاريع الصناعية تتفاوت في الكلفة والخبرة إذ هناك صناعات تتطلب استثمارات بأموال ضخمة وخبرات فنية عالية وهي شروط تتوفر بالشركات الوطنية في القطاع العام كالصناعة البترولية و البترو- كيمياوية والذي يتطلب شركة عالمية مثل (سونطراك - SONATRACH) وفروعها وكذا مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية التي تقتضي شركة بخبرة (سونلغاز – SONELGAZ) وكذا في الحال بالنسبة للميكانيك من خلال الشركة الوطنية للعربات الصناعية (SNVI) وبالتالي يمكن القول أن الصناعات الثقيلة تعد مجال استثمار حصري للشركات الجزائرية الكبرى بإفريقيا. [43]

وبخلاف الصناعات الثقيلة تمثل الصناعات التحويلية المتوسطة والخفيفة (الإلكترونيات - المنتجات الكهرومنزلية – الصناعات الغذائية – الصناعات الجلدية) مجالا خصبا لمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر قصد الاستثمار بإفريقيا. [44]

زيادة إلى تحسين الاقتصاد الجزائري على صعيد التنويع في الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، فالصناعة الالكترونية المحلية الناشئة والمتطورة فرضت نفسها في السوق الوطنية ومنتجاتها كأجهزة التلفزيون والاستقبال الرقمي والهواتف الذكية و اللوحات الرقمية والحواسيب تبقى متوازنة بين الجودة والسعر حتى أن مصانع "كوندور – Condor " شاركت في معارض دولية بألمانيا واسبانيا (برشلونة تحديدا) وهذا مع شركات عالمية رائدة في التكنولوجيا الدقيقة (Hi-TECH) للإعلام والاتصال وعليه فالجزائر تقدم نفسها في هذا المجال كرائد إفريقي له طموح مشروع باختراق الأسواق الإفريقية سواء عن طريق الاستثمار بإنشاء وحدات إنتاجية في البلدان الإفريقية أو الاكتفاء بتصدير المنتجات فقط ونفس الحال يقال عن الصناعة الكهرو منزلية فكثيرا ما أدهشت المنتجات الجزائرية من أجهزة التبريد و التكييف و التسخين زوار المعارض التجارية الكبرى كمعرض سافكس الدولي (SAFEX) بالإضافة إلى المعارض الخارجية ، ففي (معرض الصناعات الجزائرية بنواكشط) الموريتانية والذي أقيم ما بين 30 أفريل 07 ماي 2017 في إطار التعريف بالقدرات الاقتصادية للجزائر خارج نطاق المحروقات شاركت سبعون (70) شركة و مؤسسة جزائرية بمنتجات تنوعت بين العربات الميكانيكية/ عتاد الأشغال العمومية/ عتاد الري / العتاد الفلاحي / الآلات الكهرو منزلية...الخ [45]

أما الصناعات الغذائية والصناعات الجلدية فالقطاع الخاص أصبح مؤهلا للقيام باستثمارات خارجية بالدول الإفريقية فمعظم هذه الدول تنتج محاصيل زراعية ذات قيمة تجارية لكنها تبقى في حالتها الخام الأمر الذي يفتح الباب أمام القيام باستثمارات كبيرة في هذا المجال كمعامل تكرير السكر والزيوت النباتية ومشتقات الألبان فتضمن المؤسسات الجزائرية المادة الأولية المنتجة محليا والتي كثيرا ما اشتكت من ندرتها وغلائها في الجزائر، كما

تضمن اليد العاملة الرخيصة وبالتالي إعادة تسويق المنتج النهائي إلى الجزائر ثم إلى باقي الأقطار الإفريقية الأخرى وبأسعار جدّ تنافسية زمن ثمة يمكن القول أن الخبرات التي اكتسبتها الجزائر في مجال التصنيع يمكن أن تنقلها عبر الاستثمار إلى الفضاء الإفريقي وبالتالي تلعب دور المناول أو الوسيط في نقل التكنولوجيا ونشر التصنيع بالقارة وهي بذلك تكون قد قدمت إسهاما اقتصاديا وتنمويا لا يقدّر بثمن ،كون الاقتصاد الإفريقي لا يزال يفتقد لإسهام القطاع التحويلي في الإنتاجية العامة. [46]

وبالنظر إلى ما جاء في موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDJ فان الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وإن كانت قيمتها المالية بالدولار غير مرتفعة إلا أن تنوعها يتم عن ديناميكية وجرأة المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة (PME) للولوج إلى تخصصات في الإنتاج وتعطي أملا كبيرا لاقتصاد جزائري قوي نحو إفريقيا.[47]

ثانيا: الجزائر والدبلوماسية الثنائية في القارة الإفريقية

ترتبط الجزائر بعديد الدول الإفريقية في إطار تعزيز التعاون على الصعيد الإفريقي بلجان مشتركة كبرى ، كما هو الحال مع اللجنة الثنائية العليا الجزائرية الجنوب افريقية واللجنة الثانية العليا بين الجزائر ونيجيريا ،وبالإضافة إلى ذلك هناك صنف ثاني من تلك اللجان والتي تتم رئاستها من طرف الوزير الأول الجزائري مع نظرائه في الدول الإفريقية ومن ذلك نجد على وجه الخصوص تلك اللجان المشتركة الكبرى والتي تنعقد دوريا مرة في السنة بين كل من الجزائر – وتونس / الجزائر – وليبيا / الجزائر – موريتانيا / الجزائر – مصر / وهناك صنف ثالث من اللجان المشتركة وهي تلك التي تترأس من طرف وزراء جزائريين مع نظرائهم الأفارقة . [48]

* التعاون الثنائي بين الجزائر وجنوب إفريقيا.

* التعاون الثنائي بين الجزائر ونيجيريا، وتشترك نيجيريا مع الجزائر في عديد الأمور فقد كانا من الدول الأولى المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي، ولهما تأثير كبير في إفريقيا. [49]

وقد أنشئت اللّجنة العليا للتعاون الثنائي بين الجزائر و نيجيريا في عام 2002 وعقدت العديد من الدورات ، فالجزائر ونيجيريا تجمعهما علاقات قوية تعززت من خلال عقد مجموعة اتفاقات في إطار اللجنة الثنائية العليا ومنها مشاريع مشتركة مثل الطريق العابر للصحراء بين الجزائر ولاغوس ،و مشروع أنبوب نقل الغاز العابر للصحراء والرابط بين نيجيريا و أوروبا عبر الجزائر، ويعود إطلاق مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء لعام 2002 خلال اجتماع اللّجنة العليا الجزائرية النيجيرية أين تم الإعلان عن اتفاق بشأنه بين سونطراك وشركة النفط النيجيرية (أن .أن.بي.سي) وبقي المشروع مجمدا إلى غاية سنة 2009 أين تم إحياؤه مجددا خلال زيارة وزير الطاقة الأسبق (شكيب خليل) إلى أبوجا حيث تم توقيع الاتفاق الرسمي مع نظيره النيجيري بمشاركة النيجر كدولة يمر عبرها الأنبوب وقدرت تكلفة المشروع ب 10 مليار دولار ،أما الاستثمارات الخاصة بمحطات تخزين الغاز فتناهز ثلاث مليارات دولار ويبلغ طول الأنبوب أكثر من 4200 كيلومتر (منها 2310 على الأراضي الجزائرية

و1037 بنيجيريا والبقية بدول تقع بينهما) وينقل 20 إلى 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من نيجيريا نحو أوروبا. [50]

خريطة رقم (5): توضح مشروع أنبوب نقل الغاز العابر للصحراء الرابط بين نيجيريا و أوروبا عبر الجزائر. [51]

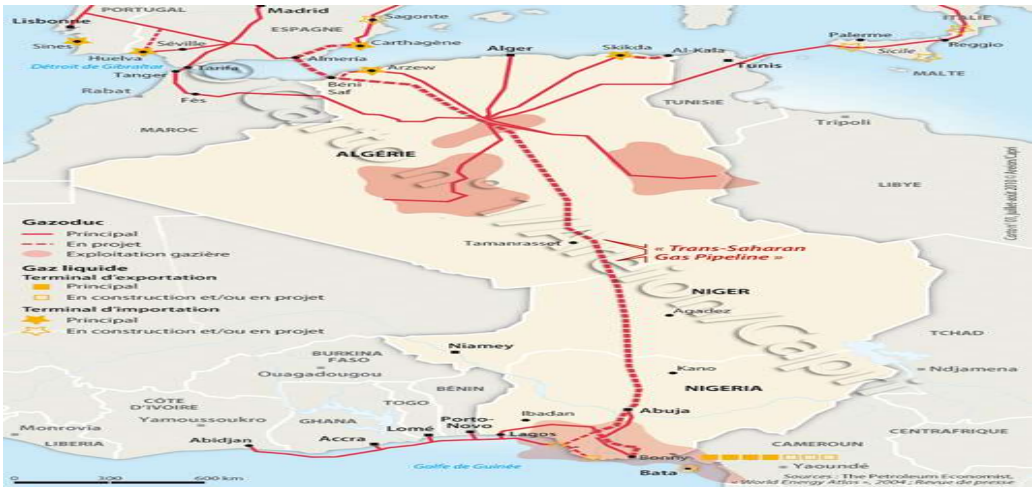

https://mounadil.files.wordpress.com/2013/01/projet-gazoduc.jpg.

كما أطلقت الجزائر ونيجيريا أول مشروع من نوعه لضمان إرساء طريق المعلومات من خلال مشروع الألياف البصرية الذي يصاحب مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء وهذا انطلاقا من العاصمة لاغوس، ويمتد خط الجزائر – أبوجا على طول إجمالي يقدر ب 4500 كلم وتستحوذ الجزائر على 2200 كلم منها، بينما نصيب النيجر 900 كلم أما نيجيريا فسيمسها على طول 800 كلم .[52]

ويكتسي المشروع أهمية إستراتيجية في تسهيل الاتصالات بين الدول الإفريقية بعد تحقيقه وتجدر الإشارة هنا إلى أن قرار انجاز كابل الألياف البصرية الرابط بين الجزائر وأبوجا قد تم اتخاذه أثناء الدورة الأولى للجنة العليا الثنائية برئاسة نيجيريا والجزائر والتي انعقدت خلال جانفي 2002 بينما انضمت النيجر للمشروع في مارس 2003 وفي عام 2008 تبنت الدول المعنية لمشروع دفتر الشروط الخاص بإنجاز الكابل. [53]

ثالثاً:الاستراتيجيات التي تسعى المغرب لتوظيفها لتفعيل دورها في إفريقيا.

بعد أن أدركت المملكة المغربية حاجتها لإتباع استراتيجيات جديدة لتحسين أداء سياستها الخارجية اتجه إفريقيا والذي كانت نتيجة تنوع العلاقات الدولية وتشعب المشاكل الدولية والإقليمية، حيث لم تعد الدبلوماسية تقتصر على إجراء المفاوضات و عقد المعاهدات وتسوية النزاعات إذ اتسع نطاقها ليشمل مختلف ميادين الحياة الدولية . [54]

وعليه انتهجت المملكة المغربية بعض الاستراتيجيات لتحسين أداء سياستها الخارجية ومن بين هذه الاستراتيجيات:

***توظيف الوساطة المغربية في حل النزاعات الإفريقية**

بحيث يسعى المغرب في هذا الصدد للتدخل كوسيط في عدد من النزاعات التي تعج بها القارة الإفريقية من جهة للمساهمة في إضفاء نوع من الاستقرار السياسي، في بعض بؤر التوتر ومن جهة أخرى العمل على تعزيز نفوذه السياسي، لدى عدد من الدول والمناطق الواقعة في إفريقيا .

كما أن لجوء المغرب لعرض مقترحات للوساطة لحل النزاعات الإفريقية تستوجب توافر ميزة التخصص الدبلوماسيين المغاربة ويتعلق الأمر بتواجد – الدبلوماسي المختص – والذي يمتلك معرفة واسعة وعميقة ولا شك أن هذا الأسلوب يوفر للدبلوماسي فرصة لتوسيع خبراته ومداركه فضلا انه يتلاءم مع محدودية الموارد وقلة الدبلوماسيين، وبهذا تنوي المملكة المغربية لتوظيف آلية الوساطة لحل النزاعات في القارة الإفريقية في محاولة البحث عن آليات جديدة لسياستها الخارجية في إفريقيا، تمكنها من تحقيق أهدافها وخدمة مصالحها. [55]

***تفعيل المغرب للدبلوماسية الموازية خدمة لأجندته الإفريقية**

باعتبار أن الدبلوماسية الموازية هي إحدى الوسائل الحديثة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول والتي تسعى من خلالها إلى تنمية العلاقات التي تربط بين الشعوب باعتبارها احد ابرز المحركات الأساسية لإدارة المجتمع الدولي وقضاياه السياسية والاقتصادية والبيئية والأمنية والاجتماعية، خاصة إذا علمنا أن الدبلوماسية التقليدية مفهومها الكلاسيكي، المتمثل في جهاز وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية باتت تواجه تحديات كبيرة، بسبب التوسع المطرد للتعاون الدولي وانفتاح المجتمعات على بعضها البعض وظهور موضوعات وقضايا جديدة ومعقدة على جدول أعمال السياسة الخارجية.[56]

ومن خلال الشبكات المتخصصة يمكن تزويد الدول بمختلف أبعادها الإنسانية و الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية، منها العمل على نشر وتدعيم الثقافة والعلوم عن طريق تسيير الحصول على التعليم والثقافة وتنشيط الدراسات العلمية بالإضافة إلى تقديم المساعدات الفنية للدول في ميادين التربية والثقافة والعلوم، بالإضافة إلى الجانب الرسمي، نجد دخول وانخراط فاعلين جدد على العمل الدبلوماسي من مجالس برلمانية وجماعات محلية ومنظمات غير حكومية، بل وحتى أشخاص ذاتيين مثل كبار المثقفين والفنانين والأبطال الرياضيين وضمن هذه الدبلوماسية الموازية نجد أن المغرب لم يكن بمنأى عن هذا التوجه والمسار واعتمد توظيف الدبلوماسية البرلمانية، في التعبير عن مواقفه بخصوص القضايا الدولية، كما أن الدبلوماسية في النصف الثاني من القرن العشرين والذي نجم عن التقدم العلمي والتطور التكنولوجي في وسائل الاتصال المختلفة ، وهي صورة من صور الدبلوماسية العلنية أو المكشوفة التي تتصل بالفئات غير الرسمية.

بالإضافة إلى ذلك تسعى المملكة المغربية إلى تفعيل المؤسسات العلمية المغربية ،بقصد خلق شبكة من العلاقات غير الرسمية بين الأكاديميين المغاربة ونظراؤهم في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

حيث أن تطوير العلاقات الثنائية في العمل الدبلوماسي تتم من خلال مستويين:

*المستوى الأول يأخذ إنعاش ومتابعة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية.

*أما المستوى الثاني، فالتطور يمكن في إبقاء الممثلين الدبلوماسيين، لقناة الاتصال مع الهيئات غير الرسمية سواء في الدول المعتمدة لدبها.

وعلى صعيد العلاقات الثقافية فتبرز أهمية دور مراكز البحث العلمي، المتخصصة لما تقدمه من دعم وترشيد القرار الخارجي للدول بفضل الدراسات والأبحاث العلمية، التي تنجزها على عقدها لندوات ونقاشات تصب بالأساس في خدمة مصالح المملكة المغربية مما حدى بالبعض إلى اعتبار نشاط مثل هذه المؤسسات بمثابة عمل دبلوماسي يدخل ضمن نطاق — الدبلوماسية الفكرية – [57]

فعلى مستوى التفاعل والتأثير بين البحث العلمي وعملية صنع القرار في التجارب الغربية المتقدمة ،فان الجامعات تلعب دورا محوريا، في عملية الربط بين المجالين على عكس دول العالم الثالث كما هو الحال مع المغرب والذي بقي مكيفا فقط بإنشاء مراكز للتكوين داخل وزارة الشؤون الخارجية، وإقامة اتفاق شراكة مع جامعة الأخوين بإفران ،غير أن هذا المركز ،لم يستطع منذ إنشائه تكوين خصوصية تسمح له بالتميز بنهج دبلوماسي، على غرار مجموعة من المدارس المعروفة عالميا كما أن الاتفاقية مع جامعة الأخوين لم تثمر لحد الآن نظرا لحداثة سنها وغموض إطارها وتمظهراتها . [58]

***الحرص على التجمعات الجهوية في إفريقيا**

فالانضمام إلى التجمعات الإقليمية أو ألفرعية يوفر مناخا ملائما للحفاظ على مصالح المغرب الحيوية وتنميتها، بالإضافة إلى تعزيز المكانة الإقليمية للمغرب على الصعيد القاري ولا شك أن انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية في 12نوفمبر عام 1984 قد ولّد نوع من الفراغ الدبلوماسي على صعيد المؤسسات التابعة لتلك المنظمة ،وقد حاول المغرب تدارك ذلك الغياب من قبل الأجهزة المسؤولة عن السياسة الخارجية بتعويض ذلك الانضمام إلى عدد من التجمعات ذات البعد الإفريقي كتجمع فرنسا و إفريقيا (1985) وتجمع دول الساحل والصحراء (2000) . [59]

ويسعى المغرب إلى الانضمام لبعض التجمعات الاقتصادية الفرعية في صورة "الإكواس" فالمغرب يدرك مدى أهمية الانضمام مثلا للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي تشكل بالنسبة له فضاء جهوي ملائما، بفعل التقارب الجغرافي واللّغوي، بحيث أن معظم الدول في التجمع هي دول ناطقة باللّغة الفرنسية بالإضافة إلى تشابه الأنظمة الاقتصادية المعتمدة. [60]

وعليه يمكن القول أن المملكة المغربية تسعى جاهدة إلى تفعيل أدائها الدبلوماسي في إفريقيا ويمكنها ذلك من خلال التعاون مع التجمعات الإقليمية الإفريقية والتي يمكن من خلالها أن تعزز تواجدها على الصعيد القاري ، وكذا تكييف السياسة الخارجية المغربية لمصالحها الحيوية مع الرهانات ذات الطابع الجهوي التي بدأت تعرفها إفريقيا جنوب الصحراء ،بسبب احترام التنافس بين عدد من القوى الإقليمية ولكن التعامل مع هذه الرهانات تظل عملية

محفوفة بعدد من الصعوبات والتحديات التي تستوجب على المغرب العمل معها والتخفيف منها ، الشيء الذي يستدعي توفير الوسائل والآليات المناسبة في العمل الدبلوماسي المغربي كتوظيف الوساطة لحل النزاعات الإفريقية وكذا تنشيط وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية الموازية بغرض توسيع العلاقات الثقافية، بالإضافة إلى تشجيع ودعم التعاون المغربي الإفريقي الثنائي والمتعدد الأطراف (كل هذا في إطار التكتلات الإفريقية الجهوية والإقليمية).

4. الخاتمة:

انطلاقا من دراسة مقارنة بين السياستين الخارجيتين الجزائرية والمغربية في إفريقيا؛ اتضح لنا أنهما تسيران نحو رهانات وتحديات مختلفة تتقدمها التنمية كرهان مشترك في كلتا السياستين نحو إفريقيا، غير أنهما تختلفان فيما تبقى من الرهانات الأخرى والجزائر وبمحافظتها على دورها ومكانتها في منظمة الاتحاد الإفريقي تبقى التنمية أكبر رهان في سياستها الإفريقية.

أما المملكة المغربية يبقى استغلالها للفرص المتاحة في ظل منافسة إقليمية مرتبط برهان سياستها الخارجية تجاه إفريقيا دون أن ننكر أن السياسة الإفريقية للجزائر والمغرب تواجه مجموعة من التحديات الأمنية والسياسية و ألاقتصادية بالإضافة إلى تأثير التنافس بين القوى الدولية (فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية – الصين) في القارة الإفريقية على السياستين الخارجيتين لكل من الجزائر والمغرب .

وهذا ما يقتضي من البلدين الجزائر والمغرب تكثيف جهودهما في تحسين وتفعيل أداء سياستهما الخارجية في القارة الإفريقية من خلال السعي وبأقصى جهد لتوظيف كل من الدبلوماسية الأمنية والاقتصادية والروحية وكذا التعزيز والعمل على شق العلاقات الثنائية مع البلدان الإفريقية.

الهوامش:

[1] Charles .F.Hermann « **changing coorses : whes governments choost to redirect foreigen policy** » international studies Quarty. vol .34 N°1 1999 p 21.

[2] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 1976، الديباجة.**

[3] مرجع نفسه، مادة 27.

[4] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996**، مادة 28.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**، مرجع سابق، مادة88.

[6] محمد العربي بوقرة ، **العالم ضد العالم الثالث ،الشركات المتعددة الجنسيات و أوهام التطور**، ترجمة :فهيمة شرف الدين ط1،بيروت ،لبنان ،الدار الفرابي،ص 47.

[7] مرجع سبق ذكره، ص 153.

[8] عبد القادر رزيق مخادمي، **منظمة الوحدة الإفريقية،التحدي و الأمل**،الجزائر،موفم للنشر و التوزيع ، 2000،ص 130.

[9] أمال يوسفي، **بحوث في علاقات التعاون الدولي**، مرجع سابق، ص 159.

[10] حمدي عبد الرحمان حسن، **الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا ،"الأسباب و الأنماط و آفاق المستقبل"**،مجلة قراءات افريقية ، عدد01، أكتوبر 2004، ص 44.

[11] عبيد اميجن، **انتشار السلاح الليبي و التعقيدات الأمنية في إفريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات ، مقال منشور في 21- 10- 2014 الرابط: https://bit.ly/20nhix تاريخ الإطلاع : 12-01-2020.

[12] يحي بن سليمان بولحية ،**محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا و جنوب الصحراء**،مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات – قطر ، عدد 2014،10، ص 79.

[13] محمد عبد العزيز ربيع، **إسرائيل والقارة الإفريقية:الأبعاد والمخاطر**، سلسلة دراسات حامد الاقتصادي، د.ب.ن،د.د.ن،ص 03.

[14] Ministère des finances la direction générale des douanes algérienne « **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie** (**période** : **les sept premiers mois 2016**) disponible sur le lien www.douane.gov.dz/PDF consulte le 03/11/2019.

[15] Martine Cuttier, « **les ressorts structurels de la crise au sahel** », article publié sue le lien : http:// www.resmilitaris.net/ressources/10180/21/res,pdf consulté le 29-10-2020.

[16] محمد مدني ، إدريس الغروي ، سلوى الزرهوني ، **دراسة نقدية للدستور المغربي عام 2011**، مرجع سابق ص 19 .

[17] **دستور المملكة المغربية الجديد 2011**، مرجع سابق ، الدباجة.

[18] إسماعيل معراف غالية، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،1995،ص 44.

[19] دستور المملكة المغربية الجديد 2001، مرجع سابق ، الدباجة.

[20] المرجع نفسه.

[21] مرجع نفسه.

[22] سعيد الصديقي، **صنع السياسة الخارجية المغربية** ، مرجع سابق ، ص30.

[23] يحي بن سليمان بولحية، مرجع سبق ذكره،ص 81.

[24] **Performance commerciale du Maroc sur le marché de l'Afrique subsaharienne**, **ministère de l'économie et des finances**, direction des études et des prévisions financières, avril 2012, p9.

[25] **Point sur les relations du Maroc avec les pays de l'Afrique subsaharienne ministère de l'économie et des finances**, direction des prévisions financières, octobre2008 p08.

[26] محمد بربوش، **علاقات المغرب وغرب إفريقيا...المحددات والتفاعلات** ،مجلة قراءات افريقية ، مقال منشور في 14-03-2017،الرابط: https://bit.ly/2yBrv1s الإطلاع : 08-01-2021.

[27] المرجع نفسه،ص 03.

[28] نزار الفراوي،**العولمة وأزمة الدولة الوطنية** ،سلسلة المعرفة للجميع منشورات رمسيس، مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء ،1998،ص43.

[29] عبد الرحيم العبيدي، **الواقع البحري بين التخطيط و الممارسة** ، ط1 الدار البيضاء ،مطبعة النجاح الجديدة ،2001 ، ص 44.

[30] غيسيما كاغو، مرجع سبق ذكره، ص6.

[31] احمد إدريس، **قضية الهجرة في البحر الأبيض المتوسط وموقف الدول الأوروبية منها**، مجلة دراسات دولية 47، 1993، ص 43.

[32] أحمد إدريس، **قضية الهجرة في البحر الأبيض المتوسط و موقف الدول الأوروبية منها**، مرجع سابق، ص 23.

[33] Cecile,Guerin,Marocco's ombitious investments in sub-saharan africa full of risks and rewards ;article puplished in 26-05-2017 https://globariskinsights.com/2017/05/marocco-continues-to-invest-in-subsaharanafrica .2020-03-20 تاريخ الإطلاع :

[34] خالد شيات وخديجة بوتخيلي ، **العلاقات السياسية المغربية والإفريقية في زمن تحرير التجارة ،في زمن التعاون المغربي الإفريقي** ، معهد الدراسات الإفريقية ،كلية العلوم القانونية والاجتماعية،جامعة محمد الخامس ،الرباط،مطبعة المعارف الجديدة ،2010،ص 8.

[35] عادل مساوي، **الدبلوماسية المغربية الحصيلة و الرهانات** ،مجلة وجهة نظر،عدد22. 2004 ، ص- ص 38-39.

[36] محمد غربي ، **البعد الأخر للسياسة الخارجية المغربية في امتداداتها الإفريقية و الأسيوية** ،أي آفاق في زمن العولمة ،المجلة المغربية للدراسات الدولية ،العدد 11،2011.

[37] Luis Simon,**Alexander Mahelaer** ,**amelia** ,**une stratégie cohérente de L'UE pour le sahel**,p09 available online at (26/08/2013) ,http://www.europarl,europa.eu PdF.

[38] كوثر عباس عبد الربيعي، **السياسة الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية: الأبعاد والدلالات**، مجلة المرصد الدولي ديسمبر 2010، ص 05.

[39] Olivier Mabia, **La chine en Afrique** : **Histoire**, **géopolitique et géoéconomie** (Paris : Ellipses édition marketing S.A ,2012), p67.

[40] Abdul karim Bangura and Billie -D opid-p11.

[41] محمد ولد الفاضل، **السياسة الخارجية المغربية اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء في عهد الملك محمد السادس**، مرجع سابق، ص 241.

[42] **الجزائر شريك استراتيجي لجنوب إفريقيا** ، جريدة المساء ،يومية جزائرية إخبارية ، مقال منشور في 01-04-2005 الرابط : https://bit.ly/2cMEevB تاريخ الإطلاع : 04-05-2020.

[43] **Rapport économique sur l'Afrique 2016** : Nations Unies – commission économique pour L'Afrique, p1 sur le site : https://bit.ly/2AtX4U consulte le 18-03-2021.

[44] Rapport économique sur l'Afrique 2016 .Opid. (p02).

[45] **الجزائر قوة صناعية كبيرة بالقارة السمراء**، جريدة المشوار السياسي، يومية جزائرية مستقلة، العدد 1987، ص 05 مقال منشور في: 06-05-2017 الإطلاع: 03-08-2020.

[46] **الجزائر قوة صناعية كبيرة بالقارة السمراء**، مرجع سابق، ص 7.

[47] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDJ، **الصادرات من غير المحروقات حسب مجموعة المستخدمين على الموقع التالي: https://bit.ly/20acqCu** تاريخ الإطلاع : 24-03-2021.

[48] الجزائر شريك استراتيجي لجنوب إفريقيا ، مرجع سابق .

[49] محمد عاشور مهدي ، **جنوب إفريقيا ونيجيريا...أدوات إقليمية جديدة** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 169 ،جويلية 2007 ،ص 62.

[50] **الجزائر – نيجيريا: تنسيق ثنائي بأبعاد قارية**، جريدة الجمهورية:يومية جزائرية إخبارية، مقال منشور على الرابط: https:// www.eldjoomhouria.dz/art.php?Art=49282 تاريخ الإطلاع : 17-10-2020.

[52] **خط الجزائر – زيندر – أبوجا** ، موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية ولاسلكية والتكنولوجيا الرقمية الرابط : https://bit.ly/2pYxdki تاريخ الإطلاع : 25- 05-2021.

[53] مرجع سابق.

[54] ناظم عبد الواحد جاسور ، **أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية و القنصلية ، دليل عمل دبلوماسي والبعثات الدبلوماسية** ،عمان ،الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2001، ص.ص 44-45 .

* يضم اتحاد نهر مانو ، الذي تأسس سنة 1973 كتجمع للاندماج الاقتصادي كلا من دولة سيراليون وغينيا وليبيريا ، ويهدف إلى دعم الاندماج والتعاون بين الدول الثلاث من اجل ضمان امن و استقرار المنطقة.

[55] أسامة غزالي ، **حرب الدبلوماسية المغربية وتحديات عالم جديد** ، السياسة الدولية ،عدد 145 ،جويلية 2001، ص7.

[56] Abdel Ali Bouknalif, la diplomatie économique, le malin – quotidien marocaine 18 octobre, 2002, p11.

[57] الطاهر القور ، **تأهيل أدوات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية** ، مجلة طانجيس للقانون و الاقتصاد ، العدد 11 ،2011 ص 97.

[58] أمين الشلبي، **الدبلوماسية الأكاديمية تنافر أم تعاون ؟** ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 132 ، أفريل 1998 ، ص- ص 44 - 46.

[59] الحسان بوقنطار ، **السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات** ، مرجع سابق ، ص 209.

[60] محمد ولد الفاضل، مرجع سابق، ص 265.